الاتجاهات الفكرية المفسرة للمشكلات الاجتماعية

Explained intellectual attitudes to social problems

عبد السلام سليمة [1]، بوسكرة عمر [2]

[1] جامعة محمد بوضياف - المسيلة، (الجزائر)، *salima.abdeslam@univ-msila.dz*

[1] جامعة إبن خلدون - تيارت، (الجزائر)،

تاريخ الإستلام: 2019.11.04 **تاريخ القبول**: 2019.12.04 **تاريخ النشر**: 2019.12.31

ملخص

تناولت هذه الدراسة حوصلة جزئية لأهم الاتجاهات الفكرية والنظريات السوسيولوجية المفسرة للمشكلات الاجتماعية، ورصد اختلافهم في تحديد الأسباب الحقيقية لظهور هذه المشكلات فهناك من ذهب في تفسيره إلى أنها نتيجة مباشرة لتغير طبيعة البناء الاجتماعي واختلال توازن النسق العام في المجتمع، ومن يرى غير ذلك أن السبب هو الصراع القائم بين الطبقات الاجتماعية، أو نتيجة للانحراف عن المعايير والقيم الاجتماعية؛ إلا أن هناك أيضا من رأى بأن السبب يعود إلى فشل النسق العام في تحديد أدوار ومراكز الأفراد داخل المجتمع، وهناك اتجاه أخر يرى بأن المشكلات الاجتماعية هي نتيجة لتداخل بين معطيات اجتماعية غير متزنة داخل المجتمع.

الكلمات المفتاحية: *المشكلات الاجتماعية، البنائية الوظيفية، الصراع، الانحراف، التفكك الاجتماعي.*

Abstract

This study deals with a partial collection to the most important intellectual trends and sociological theories explaining the social problems and monitoring their differences in determining the reasons for the emergence of these problems. There are those who interpret it as a direct result of changing the nature of social construction and imbalance of the general pattern in society. While others see it as the conflict between social classes, or as a result of deviation from social norms and values; but there is also the view that the reason is due to the failure of the general pattern in determining the roles and status of individuals within the community. However, there are those who believe that social problems are due to the overlap between unbalanced social data within the society.

Keywords: *social problems, functional structures, conflict, deviation, social disintegration.*

[1] **المؤلف المرسل**: عبد السلام سليمة، **الإيميل**: *salima.abdeslam@univ-msila.dz*

مقدمة:

إن أهم ما يمكن أن يبحث فيه المختصين في مجال علم الاجتماع هو أسباب المشكلات الاجتماعية واقتراح حلول لها بما يتماشى وطبيعة المجتمع الذي ظهرت فيه لأن للمشكلات الاجتماعية خصوصية تتماشى وطبيعة البناء الاجتماعي والثقافي أي تكون وليدة بيئة اجتماعية معينة لذلك فأسباب هذه المشكلات قد تختلف من بيئة اجتماعية إلى أخرى، وكذلك الحلول يجب أن تتماشى مع طبيعة هذه الأخيرة؛ لكي ننجح في تنفيذها ولتحقيق ذلك فقد سعى العديد من العلماء والباحثين للكشف عن هذه الأسباب بتقديم جملة من الاقتراحات والأفكار تعكس حقيقة كل نوع من انواع المشكلات الاجتماعية التي ظهرت في ظروف وبيئات اجتماعية مختلفة وقد جاءت هذه المساعي في شكل نظريات علمية أصبحت فيما بعد مدارس كبرى تبنت أفكار متفردة لتفسير المشكلات الاجتماعية من حيث أسبابها والتنبؤ بمستقبلها في ظل التحولات الاجتماعية التي كانت نتيجة لتطور نمط الحياة وتعقده؛ نتيجة تغير طبيعة العلاقات الاجتماعية وأشكال التفاعل الاجتماعي بين الأفراد في المجتمع، وكانت أهم هذه النظريات والاتجاهات الفكرية مايلي:

1. الاتجاه البنائي الوظيفي:

تنظر البنائية الوظيفية إلى المجتمع باعتباره نسقا مكون من أجزاء معقدة فيما بينها فهي تعمل معا وينظر علماء البنائية الوظيفية إلى المجتمع باعتباره نسق ثابت نسبيا وتتكون الأجزاء الأساسية في هذا النسق من النظم والمجالات الكبرى للحياة الاجتماعية أو أنساق مجتمعية[1] فرعية جاءت للوفاء بالحاجات الانسانية الأساسية[2].

وتؤكد هذه النظرية على أن المجتمع في ظل الظروف المثالية يميل إلى التوازن والاستقرار، حيث تنتظم عناصره المختلفة في نعومة ويسر من أجل تحقيق هذا الاستقرار، ويرى أنصار الوظيفية أن هناك عدة أسباب تؤدي إلى تزعزع هذا التوازن والاستقرار الاجتماعي، الذي ينتج عنه مشكلات اجتماعية وتتمثل هذه الأسباب في:

لأن أجزاء المجتمع تتميز بالترابط فإن أي تغير في جزء منها يستتبع بالضرورة تغيرا في الأجزاء الأخرى، وهذا التغير في حد ذاته لا يسبب مشكلات اجتماعية طالما أنه يحدث ببطء، ولكن عندما يتعرض المجتمع لحالة من التغير السريع والمفاجئ، فإن المجتمع يفقد توازنه؛لأن تنظيمات المجتمع لم يتح لها الوقت الكافي لتستجيب بصورة ملائمة وبالتالي يصاب المجتمع بالاضطراب أو ما يسمى بالخلل الوظيفي. فقد تظهر المشكلات الاجتماعية عندما يفشل الأفراد في الامتثال لقيم المجتمع المتفق عليها؛ أي يخالفون ما يسميه الوظيفيون بالإجماع القيمي.

ويرى الوظيفيون أيضا أن المشكلات الاجتماعية يمكن أن تنتج عن الاحتياجات الوظيفية للمجتمع عندما تصاب هذه الاحتياجات بما يسمى بالأداء الوظيفي الزائد عن الحد المطلوب فعلى سبيل المثال فالنسق التعليمي في المجتمع قد يخرج أفراد في احدى المجالات بما يزيد عن حاجة المجتمع، وبالتالي فإن هؤلاء الخرجين الذين لا يجدون وظيفة يصبحون مصدرا لمشكلة اجتماعية في المجتمع، وبالتالي فإن التعليم لعدد من الأفراد بما يزيد عن حاجة المجتمع يعد خللا وظيفيا في أداء النسق التعليمي لدوره في المجتمع.وبصفة عامة فإن النظرية الوظيفية ترى أن ظهور المشكلات الاجتماعية أمر حتمي في المجتمع، وبالتالي فإن دور علم الاجتماع هو تحديد هذه المشكلات وتفسير سبب

ظهورها وتحديد النتائج المترتبة عن وجودها.فتحليل الوظائف التي يقوم بها أحد تكوينات المجتمع يتطلب منا أن نبين الدور الذي تلعبه في استمرار وجود المجتمع ودوام عافيته؛ من خلال النجاح في أداء الدور و"المدرسة الوظيفية تشدد على أهمية الاجماع الأخلاقي في الحفاظ على النظام والاستقرار في المجتمع، ويتجلى الاجماع الأخلاقي عندما يشترك أغلب الناس في المجتمع في القيم نفسها، ويرى الوظيفيون أن النظام والتوازن يمثلان الحالة الاعتيادية للمجتمع".**[3]**وأهم فرضيات النظرية البنائية الوظيفية مايلي:

- شبه علماء البنائية الوظيفية المجتمع بجسم الكائن الحي؛ الذي يتكون من مجموعة من الأعضاء التي تؤدي وظائف مختلفة تعتمد على بعضها البعض، كذلك المجتمع يتكون من مجموعة من النظم المختلفة.
- لكل نظام من هذه النظم وظيفة هامة يؤديها تساعد على استمرار البناء.
- كل نظام يتكون من مجموعة من الجماعات ولكل جماعة هدف أو أهداف تسعى إلى تحقيقها.
- كل جماعة تتكون من مجموعة من المكانات والتوقعات من الأفراد عليهم القيام بها ويكتسب الفرد هذه التوقعات من المجتمع المحيط به.
- هناك نوع من التضامن والاعتماد المتبادل بين أجزاء البناء الاجتماعي؛ وأي خلل في جزء ينعكس على الأجزاء الأخرى وظهور أي انحرافات في المجتمع يعني وجود خلل في البناء الاجتماعي.
- الوظيفة أكثر عرضة للتغير من أجزاء البناء ومعظم التغيرات التي تحدث في النظم تكون في وظائف النظام لا في بنائه.

لا يمكن فهم الأسرة ووظائفها بمعزل عن النظم الاجتماعية الأخرى فهي تؤثر وتتأثر بهم على سبيل المثال لا الحصر الأسرة تؤثر وتتأثر بالنظام الاقتصادي، لأنها تقوم بعملية الانجاب التي توفر القوى البشرية اللازمة للمجتمع، فهي المسؤولة عن تدريب هؤلاء الأفراد وإعدادهم لدخول سوق العمل، والأسرة تتكيف حسب احتياجات سوق العمل فهي قد تنتقل من مكان إلى أخر حسب متطلبات سوق العمل.كذلك نلاحظ أن النظام الاقتصادي يؤثر على الأسرة من خلال توفر فرص العمل من خلال نظام الأجور السائد فكلما كانت الأجور مرتفعة كلما ارتفع مستوى معيشة الأفراد كذلك يساهم النظام الاقتصادي في تحديد مكان العمل فقد تضطر الأسرة إلى الانتقال من مكان إلى أخر وفقا لظروف عمل رب الأسرة. **[4]**علما بأن النظرية هي التي تحلل الظاهرة إلى موضوعات فرعية يمكن ربط بعضها ببعض بإطار نظري واضح يعطي المجال للباحث استيعاب الموضوع وتحليله إلى عناصره الأولية وربطه بالواقع الذي ينشأ فيه**[5]**إن النظرية البنائية الوظيفية يمكن أن تفهم وتحلل المشكلات عن طريق النظر إلى البناء الداخلي لكل من التغيرات الاجتماعية والمشكلات الاجتماعية والنظر إلى البناء الخارجي الذي يؤثر في وجود فعاليات هؤلاء؛ أي العوامل البنيوية الداخلية التي دفعت إلى تغير خصائص المجتمع المحلي وهذه العوامل الداخلية هي عوامل البناء الداخلي المؤثرة في تغير خصائص المجتمع وهي طبيعة البناء الأسري ودرجة تماسكه، التنشئة الاجتماعية،القيم،الظروف الاقتصادية...والمشكلات الاجتماعية التي ارتبط ظهورها بتغير خصائص هدا المجتمع وأهمها تراجع أهمية الأسرة وكبار السن والقيم والعادات الريفية.

أما العوامل البنائية الخارجية المحيطة بتغير خصائص المجتمع المحلي الاجتماعية الاقتصادية، الثقافية والفيزيقية كثيرة ومعقدة لعل أهمها طبيعة وسائل الضبط الاجتماعي، والقيم الاجتماعية الجديدة وتأثيرها على التماسك الأسري والاجتماعي وتفسير الوظيفيون للمشكلات الاجتماعية أنها نتيجة التوتر أو الخلل في النظام الاجتماعي الثقافي، وأهم أوجه الخلل في البناء العام والخلل في البناء القيمي والمعياري[6]الذي يتبع في الغالب كل أوجه التغير الاجتماعي إن كان تحضر أو تخلف.

2. **الاتجاه الصراعي**:

تمثل مدرسة الصراع الند أو الخصم للوظيفة، برغم أن كل منهما يتخذ النظرة البنيوية التحليلية للمجتمع، إلا أنهما يختلفان في أسلوب تحليل طبيعة وشكل هذا البناء، خاصة في الكيفية التي ينقسم فيها المجتمع أو يتماسك وتنظر الصراعية إلى المجتمع على أنه مكون من طبقات مختلفة طبقة تملك وسائل الإنتاج وطبقة عاملة والطبقة التي تملك هي التي تحكم وتفرض قيمها وأفكارها على الآخرين، والمجتمع في حالة صراع بين هاتين الطبقتين.

أما وجهة النظر الثانية لنظرية الصراع أن هذا التناقض أساسه اللامساواة في توزيع القوى، فينقسم المجتمع إلى من يملكون القوة والقدرة في التأثير في الأخرين من جهة والمحكومين الخاضعين؛ مما يجعل القوة ومصادرها والحصول عليها مجال الصراع الاجتماعي، وهي وجهة نظر تكمل الفكرة الأولى، فأساس وجهة النظر الأولى هو الموارد الاقتصادية ووجهة النظر الثانية القوة ووجهتي النظر لهاته النظرية تمثلان بعدين مهمين يؤدي الحصول عليهما في أي حالة الوصول إلى المكانات الاجتماعية العليا.

- إن نظرية الصراع تحدد بوضوح أن سبب المشكلات الاجتماعية هو ذلك التباين بين أفراد المجتمع والاضطهاد الواقع على من لا يملكون من جانب من يملكون القوة والسلطة في المجتمع، وبالتالي فإن الاضطهاد والظلم سوف يؤدي إلى ظهور الصراع بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، بل إن الصراع في رأي أنصاره سوف يصبح سمة مميزة للحياة الاجتماعية والوسيلة الأساسية والمصدر الرئيسي لإحداث التغير في المجتمع.فالتحليل الصراعي للمشكلات الاجتماعية يعتمد على المسلمات الآتية:
- يتكون المجتمع من جماعات مختلفة ذات مصالح وقيم متباينة، وكل جماعة تدافع عن مصالحها، وبالتالي فإن نجاح جماعة ما يعني وجود مشكلة لجماعة أخرى.
- إن أي جهد أو فعل لحل المشكلات الاجتماعية يتضمن محاولات من جانب الجماعات المقهورة لإحداث تغيرات لانتزاع حقوقها من هؤلاء الذين يحتلون مراكز القوة.
- إن قدرا معين من الصراع يمكن أن يكون مفيدا للمجتمع، لأنه يعد دافعا للتغيرات الاجتماعية الضرورية. [7]
- إن نظريات الصراع بصفة عامة ترفض المقولة الوظيفية القائلة بأن الحالة الطبيعية للمجتمع هي الاستقرار وبدلا من ذلك تؤكد هذه النظرية أهمية الصراع في حياة المجتمع.

إن ما قد يعد مشكلة اجتماعية من وجهة نظر الوظيفيين قد لا يعد كذلك بين أنصار الصراع، فعلى سبيل المثال وعلى عكس الوظيفيين ينظر أنظار الصراع إلى ظاهرة اجتماعية مثل الطلاق على أنها أمر طبيعي باعتباره يمثل

أحد الوسائل المتاحة للتعامل مع النزاعات الزوجية، وإن كان هذا لا يعني إنكار الآثار السلبية للطلاق، أو أن الطلاق ليس مشكلة اجتماعية، إلا عندما ترى جماعة معينة أن مصالحها باتت مهددة لانتشار الطلاق في المجتمع، وهكذا فإن المشكلة الاجتماعية تظهر من وجهة نظر الاتجاه الصراعي عندما تعتقد جماعة أن مصالحها أصبحت مهددة ويتضمن الاتجاه الصراعي نمطين أساسين من الصراع الاجتماعي هما صراع القيم والصراع الطبقي. **[8]**إلا أن المشكلة الاجتماعية الكبرى عند الصراعين هي النظام الرأسمالي وهو حسب وجهة نظرهم نظام اللامساواة الاجتماعية من حيث الأصل، أما المشكلات الاجتماعية الفرعية التي تتولد من اللاعدالة الاجتماعية التي هي المشكلة الكبرى تظهر في النظام الرأسمالي من خلال اللامساواة والاستغلال وعلى هذا الأساس يمكننا أن نفسر ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع إلى سببه الجوهري وهو عدم المساواة بين الأفراد في المجتمع الواحد. **[9]**

3. **الاتجاه الانحرافي**:

إن من أهم أبرز رواد هذا الاتجاه الذي نادى بنظرية الانحراف وفقدان المعايير الاجتماعية هو "دوركاين" durkein الذي كان يرى أن المشكلة الاجتماعية ما هي إلا انتهاكات للمعايير الاجتماعية الموجودة في المجتمع والخروج عليها؛ من خلال إنشقاق مجموعات من الأفراد عن المجتمع في تصرفاتهم؛ بحيث تبدوا هذه التصرفات شاذة بالنسبة لمعايير المجتمع المتفق عليها لدرجة أنها تتعارض معها تماما ومع توقعات السلوك العادية التي يتوقعها المجتمع من أفراده**[10]**في المواقف المشابهة،وينظر الاتجاه الانحرافي إلى المشكلة الاجتماعية على أنها نتاج لقدر من الانحراف عن معايير المجتمع أكثر من كونها انهيارا عاما. **[11]**؛ أي أن المجتمع يحافظ على معاييره وقيمه التي تحافظ على بقاءه واستمراره، إلا ان المشكلات الاجتماعية يكون السبب فيها غالبا خروج بعض الجماعات عن المعايير العامة لهذا المجتمع.

حيث يرى" ميرتونMerton" أن انتهاك القاعدة (المعايير) سوف يبدو من الأمور الطبيعية لبعض أفراد أو جماعات المجتمع فكل مجتمع يتضمن مجموعة محددة من الأهداف الثقافية والوسائل الاجتماعية المشروعة لتحقيق هذه الأهداف وفي كل مجتمع يوجد أفراد أو جماعات تعجز عن تحقيق هذه الأهداف والتساؤل الذي حاول "ميرتون" الإجابة عليه: هو كيف يسلك الأفراد عندما يواجهون الأهداف الثقافية المشروعة بوسائل غير متاحة أو في أفضل الأحوال عاجزة عن تحقيق هذه الأهداف؟ ويطرح" ميرتون" للإجابة على هذا التساؤل ما أطلق عليه أنماط التكيف إزاء ما يسود المجتمع من تناقض بين الأهداف الثقافية والوسائل الاجتماعية، ويطرح كل نمط شكل من أشكال استجابة أفراد المجتمع نحو هذا التناقض وهذه الإجابات هي:

3.1 الاستجابة التوافقية: يعد نمط الاستجابة التوافقية نمط سويا من وجهة نظر المجتمع، حيث يمثل تقبلا لقيم المجتمع ومعاييره وبالتالي لا يمثل أي مشكلة ولا يعد سلوكا منحرفا.

3.2 نمط الاستجابة الابتكارية: وتمثل تلك الاستجابة تقبل الأفراد لقيم المجتمع السائدة ولكن الوسائل الشرعية لتحقيق هذه القيم غير متاحة لهم، وبالتالي يبحثون عن وسائل أخرى بديلة لتحقيق هذه القيم التي ينادي بها المجتمع، وقد تكون تلك الوسائل مقبولة أو مرفوضة من قبل المجتمع وتصبح الاستجابة الابتكارية أمر شائعا حينما لا

يتساءل المجتمع عن كيفية تحقيق القيم وينحصر اهتمامه فقط في كيفية الوصول إلى الوسائل التي تحقق النجاح في ضوء قيم المجتمع السائدة.

3.3 نمط الاستجابة الشعائرية: يتسم هذا النمط بالاستسلام والرفض لقيم المجتمع السائدة، ولكن ذلك الرفض للقيم لا يطرح قيما بديلة فأعضاء الاستجابة الشعائرية لا يسعون إلى تحقيق أي طموح اجتماعي، هذا بالرغم من التزامهم بمعايير ووسائل تحقيق قيم المجتمع، فهم يؤمنون بالوسيلة في حد ذاتها مع رفضهم للأهداف، ويعد هذا النمط من الاستجابة أكثر التصاقا بأفراد الطبقة الوسطى.

3.4 الاستجابة الانسحابية: يمثل هذا النمط من الاستجابة رفض قيم المجتمع ومعاييره فأعضاء الاستجابة الانسحابية لا يرفضون قيم المجتمع فحسب بل أنهم يرفضون أيضا وسائل تحقيق هذه القيم حتى ولو كانت تلك الوسائل متاحة للجميع بصورة عادلة ويعيش الأفراد الانسحابيون منعزلين عن المجتمع ويمثل إدمان المخدرات وتعاطي المشروبات الكحولية إحدى صور الاستجابة الانسحابية، بالإضافة إلى المصابين بالأمراض العقلية والنفسية، الذين لا يتقبلون واقعهم الاجتماعي وينطوي تحت هذا النمط بعض الطبقات الاجتماعية التي يتمتع أفرادها بامتيازات خاصة متعلقة بالسلالة أو الدين أو القومية.

3.5 نمط الاستجابة التمردية: يمثل هذا النمط من الاستجابة رفض قيم المجتمع ومعايره مع ايجاد قيم بديلة ومعايير أخرى وذلك كمحاولة لتغيير البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع وتمثل الثورات أصدق نموذج لذلك النمط من الاستجابة التمردية،أو الثورية وتعد تلك الاستجابة من وجهة نظر الوضع السائد انحرافا عن القيم ومعايير المجتمع.

ويؤكد" ميرتون " أن أنماط التكيف تشير إلى سلوك الفرد في مواقف محددة وليس إلى كل سيماته الشخصية بصفة عامة فالفرد قد يغير من نمط التكيف عندما ينتقل من نشاط اجتماعي إلى أخر. [12] حيث يقوم تفسير الاتجاه الانحرافي للمشكلات الاجتماعية على المسلمات الأتية:

- يتوافق معظم أفراد المجتمع مع المعايير الاجتماعية معظم الوقت ولكن بعض الأفراد قد ينتهكون بعض المعايير الهامة في المجتمع.
- ينظر باقي أفراد المجتمع إلى هذا الانتهاك على أنه مشكلة اجتماعية لأنه ينتهك قيم الثقافة السائدة ويهدد التوقعات الاجتماعية للسلوك السوي.
- تركز جهود حل المشكلات الاجتماعية الناتجة عن الانحراف إما على الحد من الانحراف أو إعادة تعريف السلوك المنحرف بحيث لا يصبح كذلك. **[13]**

ويذهب المدافعين عن الاتجاه الانحرافي إلى أن المنحرفين هم بشر أسوياء مثل باقي أفراد المجتمع، لأن سلوكهم المنحرف يعكس في واقع الأمر معايرا وقيما اجتماعية معينة أكثر مما يعكس قصورا أو خلل أو اضطرابا فرديا، فالسلوك المنحرف يشير هنا إلى موقف لا يستطيع الفرد فيه أن يتصرف بطريقة يقبلها معظم أفراد المجتمع**[14]**؛أي أن تصرفاته يفهمها هو فقط بناءا على دوافعه وأهدافه الشخصية.

ويتخذ سلوك المنحرف شكلين أساسين:

- **الشكل الأول:** يتضمن انتهاكا صريحا للمعايير الاجتماعية؛ أي يتوفر عامل القصد وتعمد الانتهاك للمعايير.
- **الشكل الثاني:** يتضمن سلوك الأفراد الغير مقبول اجتماعيا كتصرفات المرضى عقليا والمدمنين على المخدرات والكحوليات لأن هذه الحالات الثلاث تعيق الفرد على أداء أدواره الاجتماعية بصورة كاملة.

ومصطلح المنحرف هو مصطلح يشير إلى الشخص الذي لا يستطيع أن يلتزم بقيم ومعايير المجتمع. **[15]**ويرجع هذا الاتجاه الفكري أسباب السلوك المنحرف إلى ثلاثة أسباب هي:

- **الجهل:** أي جهل هذه المعايير وعدم إدراكها وبالتالي انتهاكها عن غير قصد.
- **الرغبة في تحقيق النجاح:** لأن السلوك المنحرف بما أنه الوسيلة الغير شرعية لتحقيق أهداف مشروعة، فإن كل فرد منذ طفولته في سعي مستمر لتحقيق أهداف يحددها له المجتمع في كل مرحلة من مراحل حياته ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يحدد المجتمع مجموعة من الوسائل المشروعة لذلك، ولكن في غياب المساواة والعدالة الاجتماعية في إتاحة هذه الوسائل المشروعة أمام جميع أفراده عندما يعجز الفرد عن تحقيق أهداف مشروعة بالوسائل المشروعة، ضف إلى ذلك الضعف الذي تمارسه ثقافة المجتمع لتحقيق هذه الأهداف مما يدفع مجموعات من الأفراد إلى وسائل منحرفة لم يصادق المجتمع على مشروعيتها لتحقيق هذه الأهداف. **[16]**
- **الوصم:** والذي يعد من أهم مصادر الانحراف على اعتبار أن سلوك الفرد لا يعد سلوكا منحرفا لحظة ارتكابه؛ كأن ينحرف الفرد عن جهله لبعض المعايير الاجتماعية حالة من الانحرافات الموقفية حسب " ليمرت "**[17]**فيتم وصمه بالانحراف، وبالتالي فإن وجهة نظر المجتمع إلى السلوك وتصنيفه باعتباره سلوكا منحرفا أو سويا مصدر الانحراف. **[18]**

ومن أهم النظريات التي جاءت لدراسة المشكلات الاجتماعية من المدخل الانحرافي نظرية الأنومي اللامعيارية، نظرية الوصم نظرية المخالطة الفاصلة، وقد كان كل ما جاء من خلال هذه النظريات هو تقديم اجابات عن التساؤل الشائع الذي يواجه أنصار الاتجاه الانحرافي وهو تساؤل هام مفاده: لماذا ينتهك بعض الناس معايير وقيم المجتمع بينما لا يفعل ذلك البعض الأخر ؟**[19]**

فالانحراف هنا يمس مجموعات من الأفراد فقط ولا يعم كل المجتمع وفئاته فالمنحرفون أحيانا هم أصحاب أهداف مختلفة فالرغبة مثلا في تحقيق النجاح والثراء قد يكون دافعا مشروعا في نظر صاحبه ولكن الأساليب المتبعة لتحقيق ذلك الهدف لا تخدمه إلا هو ولا يوافق عليها المجتمع، وهذا النموذج من الحالات موجود في أرض الواقع كاللجوء إلى التزوير في الوثائق الرسمية لامتلاك أشياء ليست من حق هذا الشخص أو لتهرب من التزامات مادية كالضرائب مثلا؛ فينتج عن هذه الانتهاكات ما يعرف بمشكلات الانحراف.

4. نظرية التفكك الاجتماعي:

لقد وجد علماء الغرب صعوبة كبيرة في تعريف التفكك الاجتماعي، لكن هذه الصعوبة تتضاءل تدريجيا برغم عدم الاتفاق على توحيد هذا المفهوم السوسيولوجي،إلا أن هناك اقتراحات لاستخدام هذا المفهوم وجدت قبولا وهي

الأفكار التي ترى:" أن التفكك الاجتماعي هو عدم كفاءة النسق الاجتماعي أو فشله في تحديد مراكز الأفراد وأدوارهم المرتبطة بشكل يؤدي إلى بلوغهم أهدافهم بصورة مرضية"**[20]**؛ أي عندما تفشل النظم الاجتماعية في تحقيق التوازن الاجتماعي للأفراد مما يجعلهم غير قادرين على تحقيق أهدافهم والقيام بأدوارهم الاجتماعية كل فرد في مكانه وفق قيم هذا النسق ولذلك فإنه عند محاولة فهم التفكك الاجتماعي على أنه مفهوم معاكس أو مغاير لما يمكن أن يطلق عليه التماسك فالتفكك هو انفصام أجزاء معينة أو عناصر في مركب معين، بما يفقد هذا المركب خصائصه المحددة، وإذا أمكن إعادتها بنفس نسب تركيبها مرة أخرى عاد للكل تماسكه وتحققت الخاصية الأساسية التي يقوم بهاوبالتطبيق على المجتمع فإن مفهوم التفكك الاجتماعي يشير في مضمونه إلى التوتر أو تصدع أو ضعف يطرأ على العلاقات الاجتماعية في المجتمع أو في مكونات النسق الاجتماعي، وإذا وصل التفكك إلى أقصى مدى وأصبح تفككا كاملا يؤدي إلى تحطيم وانهيار النسق بأكمله، أو بمعنى أخر يشير هذا المفهوم إلى حالة التدهور التي تصيب الضبط الاجتماعي**[21]**فلضبط مفهوم التفكك يجب أن نراعي المسائل الآتية:

- لا نستطيع أن نتكلم عن التفكك الاجتماعي دون أن نتكلم عن التنظيم الاجتماعي فكما توجد درجات متفاوتة من التنظيم توجد أيضا درجات متفاوتة من التفكك.
- عندما يتغير البناء الاجتماعي دون تحديد واضح لأدوار الأفراد ومراكزهم تكون الفرصة متهيئة لظهور التفكك الاجتماعي.
- التغير الاجتماعي يؤدي إلى إعادة ترتيب أجزاء البناء على الرغم من الاحتمالات القائمة بأن هذا التغير يؤدي إلى عدد كبير من أنواع التفكك نتيجة للسرعات المتفاوتة التي تتغير على أساسها هذه الأجزاء.
- يحدث التغير الاجتماعي نتيجة لازدياد شدة العوامل التي تضغط على ثقافة المجتمع أو بنائه، فتكون نقطة الانطلاق عبارة عن ثورة أو تشريع يتناول القواعد الأساسية للوجود الاجتماعي وتتعاقب التجديدات التي تدخل على الثقافة والمجتمع بسرعة؛ التي لا يتقبلها المجتمع بسهولة وتحدث مقاومة من العناصر الثقافية القديمة التي لا تزال على درجة كبيرة من الفاعلية ولهذا يحدث التفكك الاجتماعي والثقافي.
- في مرحلة التفكك الاجتماعي قد يميل بعض أعضاء المجتمع إلى الاتجاهات السلبية وهذا الأمر قد يعطل بلوغ نهاية هذه المرحلة بسرعة أو قد يؤدي إلى خسائر اجتماعية كبيرة كثمن لتجاوز هذه المرحلة. **[22]**، لذا يمكن القول أن التفكك الاجتماعي عبارة عن حالة جديدة للمجتمع حين يجد الأفراد أنفسهم في مجتمع لا يتقاسمون فيه نفس معايير السلوك التي كانوا يتقاسمونها من قبل، كما أن توقعاتهم بالنسبة لسلوك فيما بينهم لا يعد محل اتفاق أو اجماع.**[23]**حيث يرى هذا الاتجاه الفكري أن المشكلات الاجتماعية هي نتيجة لانهيار شبكة القيم والمعايير الاجتماعية في المجتمع**[24]**لأن ثبات ورسوخ أي مجتمع يعود إلى اجماع أفراده واتفاقهم على معايير السلوك وقواعده التي اختاروها لأنفسهم وفق معطيات اجتماعية وثقافية تتحكم في هذا السلوك، وبالتالي يصبح الجميع متكيفين بشكل طبيعي ومتزن في حياتهم؛ مما يحقق الاستقرار الفردي والاجتماعي فالفرد السوي داخل المجتمع يحقق أهدافه ويعيش حالة من الاتزان النفسي والاجتماعي ولكن حين يهتز اجماع هؤلاء الأفراد لسبب أو لأخر وحينما لا تصبح

قواعد السلوك الموجودة متماسكة أو حينما تتحدى هذه القواعد قواعد أخرى جديدة يصبح المجتمع حينئذا في حالة تفكك اجتماعي[25]كأن تتراجع قيمة اجتماعية كانت أساس بناء اجتماعي كأساليب الضبط الاجتماعي الغير رسمي التي كانت تميز المجتمعات الريفية أدى إلى عدم اتفاق أفراد الوسط الريفي على الطريقة التي يلجؤون إليها لحل مشكلاتهم داخل القرية فهناك من يلجأ إلى الأجهزة الرسمية التي تجسد أساليب الضبط الاجتماعي الرسمي وهناك من يتمسك بالأساليب التقليدية لتحقيق العدالة داخل هذه البيئة المحافظة، إلا أن قوة الأساليب الرسمية أدت إلى تراجع الأساليب الغير رسمية؛ لأنها فقدت مصداقيتها عند الأفراد تدريجيا، مما أدى إلى تغير خصائص الوسط الريفي الذي كان أساسه الاحترام وتقدير، رأي ووجود كبار السن الذين يمثلون أهم أداة لتحقيق الضبط الاجتماعي الغير رسمي في الوسط الريفي.

5. اتجاه التفاعلية الرمزية:

بشكل عام تعمل معظم النظريات النفسية الاجتماعية، وأهمها التفاعلية الرمزية على مستوى مختلف عن الذي تعمل فيه النظريات السوسيولوجية كالوظيفية والصراعية فعلم النفس الاجتماعي يهتم بسلوك الأفراد والجماعات الصغيرة وعلاقتهم ببعضهم وعلاقتهم بالمجتمع الكبير ونظريات علم النفس الاجتماعي تجمع بين دراسة سلوك الأفراد والجماعات وطبيعة العلاقات التي تربطهم أثناء تفاعلهم وعلاقتهم بالمجتمع.

ومن محاور الاهتمام الأساسية لعلم النفس الاجتماعي موضوع التنشئة الاجتماعية والدور الذي يؤديه تفاعل الجماعات في نمو نفسية الفرد وتفسير الأسباب التي تجعل بعض الأفراد ملتزمين بالأعراف والتوقعات الاجتماعية في نفس الوقت الذي ينحرف فيه أخرين، كما جاء علم النفس الاجتماعي بتفسيرات أكثر دقة وواقعية عن الجريمة والأمراض النفسية كذلك فالمشكلات الاجتماعية التي توصل البحث السوسيولوجي إلى أنها نتيجة للتخلخل الاجتماعي أو الصراع الطبقي تتضمن أيضا أسباب نفسية اجتماعية[26]

وتنظر التفاعلية الرمزية إلى المجتمع باعتباره نتاجا للتفاعل بين الأفراد ويسعى هذا الاتجاه الفكري إلى إظفاء معنى على الطريقة التي يفهم بها الناس حياتهم الخاصة، لأن لهذا الاتجاه وجهة نظر متميزة لتفسير المشكلات الاجتماعية والتي تزعم بأن هذه المشكلات ذاتية ويتم تصورها من خلال عمليات التفاوض في التفاعل الاجتماعي[27]؛أي أنها مشكلات يكون مصدرها أفراد تتحكم فيهم ظروف معينة تتراوح بين الظروف الاجتماعية والنفسية، ويبقى الحكم على هذا السلوك الاجتماعي محل جدل بين هذا السلوك ومدى إلتزامه بمعايير النسق العام.

خاتمة:

إن جمع النظريات التي عملت على تفسير أسباب المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات ليست بالأمر السهل، لكن ما حاولنا طرحه في هذه الورقة البحثية هو عرض أهم الاتجاهات الفكرية والنظريات التي قدمت اقتراحات لفهم هذه المشكلات التي تتنوع بين مشكلات تفكك اجتماعي ويرجع السبب في ظهورها الى التفكك الأسري وفقدان الأسرة الكفاءة في أداء وظائفها، أو مشكلات انحراف يرجع السبب فيها إلى فقدان القيم الاجتماعية لمكانتها عند الأفراد؛ إلا أن السبب الحقيقي الذي أجمعت عليها جل النظريات التي حاولت تفسير المشكلات الاجتماعية أن

السبب الأساسي هو التغير الاجتماعي؛ الذي عمل على تغير مراكز وأدوار الأفراد داخل الأسرة وفي المجتمع مما أدى إلى فقدان المؤسسات الاجتماعية بشكل عام والأسرة بشكل خاص القدرة على أداء الوظائف التي وجدت من أجلها وأهمها زرع القيم الاجتماعية التي تحافظ على بقاء المجتمع وإستمراره من خلال عملية التربية والتنشئة الاجتماعية؛ التي تتبع مقوماتها من ثقافة المجتمع ومعاييره المتفق عليها لإخراج أفراد صالحين قادرين على خوض غمار الحياة بقوة وثقة وتجاوز كل الصعوبات التي يمكنها أن تواجههم في المستقبل؛ أي أفراد لا يخيبون ظن المجتمع بهم.

قائمة المصادر والمراجع:

1. عبد الرحمان عبد الله:**النظرية في علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية،ج02، 2006، ص27.
2. علي عبد الرازق جلبي:**علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2013، ص19
3. أنتوني غيدنز، ترجمة: فايز الصباغ:**علم الاجتماع(مع مدخلات عربية)**ط 04، المنظمة العربية للترجمة، عمان، الأردن، بدون ذكر السنة، ص76
4. سلوى عبد الحميد الخطيب:**نظرة إلى علم الاجتماع الأسري**، مكتبة الشقري الرياض، بدون ذكرالسنة، ص-ص 93/92
5. إحسان محمد حسن:**علم الاجتماع الجريمة**، ط01، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2008، ص241.
6. محمد العموش، حمود العليمات:**المشكلات الاجتماعية، الشركة العربية للتسويق والتوريدات**، القاهرة، مصر، 2009، ص60.
7. محمد الجوهري، عدلي السمري:**المشكلات الاجتماعية**، ط02، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2011، ص60.
8. عدلي السمري:**قضايا ومشكلات اجتماعية**، الزعيم للخدمات المكتبية، القاهرة مصر، 2016، ص70.
9. أحمد العموش، حمود العليمات: المرجع السابق، ص 67
10. عصام توفيق قمر وآخرون:**المشكلات الاجتماعية المعاصرة**، ط03، دار الفكر، عمان، الأردن، 2015، ص29
11. عدلي السمري: المرجع السابق، ص75
12. محمد الجوهري، عدلي السمري:المرجع السابق، ص66
13. محمد الجوهري، عدلي السمري: المرجع نفسه، ص64
14. عدلي السمري: المرجع السابق، ص75
15. محمد الجوهري، عدلي السمري: المرجع السابق، ص65
16. عدلي السمري: المرجع السابق، ص77
17. نويل تايمز، ترجمة:غريب السيد أحمد: **علم الاجتماع ودراسة المشكلات الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الأزريطة، بدون ذكر البلد، 1997، ص47
18. عدلي السمريالمرجع السابق، ص77
19. محمد الجوهري، عدلي السمري:المرجع السابق، ص66
20. محمد عاطف غيث، اسماعيل علي سعد: **المشكلات الاجتماعية بحوث نظرية وميدانية**، دار المعرفة الجامعية طبع نشر توزيع، الإسكندرية، مصر، 2011، ص-ص86/85
21. جبارة عطية جبارة، السيد عوض علي: **المشكلات الاجتماعية**، ط01، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر،2008، ص-ص 112/111

22. محمد عاطف غيث، اسماعيل علي سعد: المرجع السابق، ص84
23. عصام توفيق قمر وآخرون: المرجع السابق، ص27
24. محمد الجوهري، عدلي السمري: المرجع السابق، ص64
25. عصام توفيق قمر وآخرون: المرجع السابق، ص27
26. أحمد العموش، حمود العليمات: المرجع السابق، ص69
27. علي عبد الرازق جلبي: المرجع السابق، ص-ص24/23